Journal of the University of Babylon for Humanities مَجلّة جَامعة بَابل للعُلوم الإنسَانيّة
Vol. 31/ No. 12/ 2023 المجلد ٣١/ العدد ١٢/ ٢٠٢٣

الفكر السياسي عند فريدريك أوجست فون هايك

وئام فاضل عبيد

قسم الفكر السياسي / كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد

weaam.fadel2101m@copolicy.uobaghdad.edu.iq

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٣/١٠/١٠ **تاريخ قبول النشر:** ٥ / ٢٠٢٣/١١ **تاريخ نشر البحث:** ٢٠٢٣/١٢/٢٧

المستخلص:

فريدريك أوجست فون هايك (١٨٩٩-١٩٩٢) مفكر اقتصادي نمساوي من أكثر مفكري القرن العشرين شهرة ومن أبرز المنظرين في الفلسفة السياسية المعاصرة انتمى إلى المدرسة النمساوية في الاقتصاد السياسي ولاقت أعماله رواجا كبيرا في مؤلفه (القانون، التشريع والحرية) الذي يقع في ثلاثة اجزاء بلور فيها أبرز أفكاره الأساسية عن قضايا الفلسفة السياسية المعروفة: السلطة والحرية والدولة وأيضا العلاقة بين المؤسسات السياسية والاقتصادية، شكلت أفكار هايك قد أساساً ومنطلقاً لأفكار النيوليبرالية بشكل خاص واليمين الليبرالي المعاصر بشكل عام من حيث الدعوة إلى إحياء التراث الليبرالي التقليدي ليخدم نظريته السياسية والاقتصادية التي يتبناها، إذ عبر هايك عن نزعة فردية تقليدية مثلت جوهر أفكاره السياسية والاقتصادية فالفرد هو الوحدة الأولى وما الجماعة أو المجتمع الإنتاج مجموع الأفراد ويتطلب نظام اي سلطة الحفاظ على حقوق الأفراد الطبيعية وممتلكاتهم دولةً تحميها وتعمل على المساواة بين فرصهم في اختيارهم الذاتي للتطور من دون أن تتدخل في هذا الاختيار الفردي فيمكن التعرف على طبيعة الفكر السياسي عند هايك بالخوض في بعض الجوانب التي تناولها فنجد هايك يتحدث عن مفهوم النيوليبرالية وكذلك تناول موضوع الدولة والنظام التلقائي التي هي من أبرز الموضوعات التي حظيت باهتمامه باستخدام منهجية ملائمة تمثلت بالمنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي لوصف الدولة التي تطلع لها هايك وتحليل معنى النيوليبرالية ومن ثم فإن هدف البحث الرئيس توضيح معنى النيوليبرالية وإزالة الغموض الذي يكتنفها ومعرفة مدى سلطة الدولة التي تحدث عنها هايك والنطاق الممكن لتلك السلطة بالإضافة إلى توضيح نظرية النظام التلقائي التي حكمت العملية الاقتصادية والسوق وكيفية تأثيرها على وجود الدولة.

الكلمات الدالة: هايك، النيوليبرالية، الدولة، النظام التلقائي.

The Political Thought of Friedrich August von Hayek

Wiaam Fadhel Obaid

Department of Political Thought / College of Political Sciences / University of Baghdad

Abstract:

Friedrich August von Hayek (1899-1992), an Austrian economic thinker, one of the most famous thinkers of the twentieth century and one of the most prominent theorists in contemporary political philosophy. He belonged to the Austrian school of political economy, and his works were very popular in his book (Law, Legislation and Freedom), which is divided into three parts in which he crystallized His most prominent basic ideas on the well-known issues of political philosophy: power, freedom, the state, and also the right and the relationship between political and economic institutions. Hayek's ideas formed a basis and starting point for the ideas of neoliberalism in particular and contemporary liberalism in general in terms of calling for the revival of the traditional liberal heritage to serve the political and economic theory that he adopts, as Hayek expressed a traditional individualism that represented the essence of his political and economic ideas the first unit is the individual escalated from the first unit to be group or society. Production is the sum of individuals. Preserving the natural rights and property of individuals

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

requires a system of any state authority that protects them and works to equalize their opportunities in their self-selection for development without interfering in this choice. Individually, the nature of Hayek's political thought can be identified by delving into some of the aspects he addressed. You will find Hayek talking about the concept of neoliberalism, as well as addressing the topic of the state and the automatic system, which are among the most prominent topics that attracted his attention through the use of an appropriate methodology represented by the historical method and the descriptive and analytical method describing the state. Which Hayek aspired to and to analyze the meaning of neoliberalism. Therefore, the main goal of the research is to clarify the meaning of neoliberalism, remove the darkness that surrounds it, and find out the extent of the state's authority that Nahit spoke about and the possible scope of that sultanate, in addition to clarifying the theory of the cultural system that governed the economic process and the market and how it affects the existence of the state.

Key words: Hayek, neoliberalism, State, automatic system.

١. المقدمة:

شهدت المجتمعات الغربية في مطلع القرن العشرين عدة تحديات جديدة أصابت المنتظم الليبرالي بالصدع والعجز عن تقديم حلول ناجحة، وأن الحرب العالمية الأولى(١٩١٤–١٩١٨م)، والثورة البلشفية في روسيا(١٩١٧)م، والأزمة الاقتصادية الرأسمالية (الكساد الكبير١٩٢٩م) فرضت على الليبرالية الكلاسيكية وأنظمتها الفكرية والاقتصادية والسياسية اختبارا صعبا، وقد ترتب عليه ظهور تيارات واتجاهات ليبرالية متعددة حاولت إيجاد تفسير الصدع الذي عانت منه بسبب التحديات المذكورة ومعالجتها، ولعل أبرزها الاتجاه التقليدي (الكلاسيكي) الذي ارتكز على فكرة مفادها أن الواقع ينبغي أن يمثل الفكر الليبرالي لتكامل الليبرالية، وعليه ليس هناك في الليبرالية مثلبة ينبغي تغييرها أو إعادة صياغتها، ولقد ساد الاعتقاد لدى أنصار هذا الاتجاه أن الليبرالية قادرة على معالجة الأزمات الاقتصادية تلقائياً، من دون تدخل أو توجيه الدولة طالما أن الأسواق الرأسمالية تعمل ذاتياً بآلية قانون العرض والطلب، وضمن هذا النسق الليبرالي التقليدي نمت البرجوازية الصناعية الغربية وازدهرت، مخلفة البؤس الاجتماعي للطبقة العاملة التي دخلت في معترك مع النظام الرأسمالي لتحسين أوضاعها الاجتماعية، في حين اكتفت الدولة بوظيفة تنظيم الأمن والدفاع في الداخل والخارج ومتابعة تنفيذ القوانين والقضاء، وبإزاء تصلب موقف الاتجاه الليبرالي التقليدي وعدم قدرته على استيعاب التحديات والمتغيرات والمستجدات تكون الليبرالية قد أعلنت انتهاء المرحلة الأولى الممتدة من القرن السابع عشر حيث النشوء والتبلور إلى الازدهار والاستقرار في القرن التاسع عشر، لتنتهي بمطلع القرن العشرين عند الكساد العالمي١٩٢٩م، حيث الحرية الاقتصادية للأفراد، والدولة الحيادية غير المتدخلة لتبدأ المرحلة الثانية لليبرالية بظهور تيار الليبرالية المنظمة أو الموجهة، وهو يمثل ليبرالية القرن العشرين والذي يمتد منذ عام ١٩٢٩ وإلى نهاية السبعينيات، وهو يمثل مرحلة تدخل الدولة لمعالجة الكساد الاقتصادي الذي تداعياته شملت أغلب دول القارة الأوربية ليمتد إلى العالم الجديد الولايات المتحدة الأمريكية، مما إلى وضع معايير تشريعية جديدة لمساعدة العمال اجتماعياً وإنسانياً (تحديد ساعات العمل رفع الأجور المتدنية التأمين الصحي... وغير ذلك) وحصل في هذه المرحلة نقد ومراجعة الفردية النفعية والحرية الاقتصادية المطلقة بما يتعارض مع مبادئ الليبرالية الكلاسيكية ونظريتها في الحقوق الطبيعية للأفراد التي نظر إليها (لوك، روسو)، وإعادة المكانة للمجتمع وليس للفرد وحده، ورافق هذا التيار الجديد

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

اتجاهات فكرية ليبرالية متعددة مثل والوجودية والراديكالية والبراغماتية والنخبوية، لتسهم في إغناء المنتظم الفكري الليبرالي بمعالجات وحلول للأشكالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية العالقة بالرغم من محدودية معالجاتها، بيد الاسهام الأكبر كان من حصة النظرية الكينزية نسبة للاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز (١٨٨٣-١٩٤٦م)، حيث تعد أفكاره ثورة وعهد جديد في الفكر الاقتصادي الليبرالي نظرية الاقتصاد الكلي، التي طرحها في كتابه النظرية العامة في التوظيف والنقود١٩٣٦، ومفادها ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي للوصول إلى التوازن المطلوب بين العرض والطلب، وأهمية تدخل الدولة بضخ سيولة (كتلة نقدية) في السوق والهياكل الاقتصادية المنتجة لتجنب الكساد، ويوصي الدول بضرورة بأن تعيد تضخيم اقتصادها من طريق الضرائب وزيادة الانفاق، لذا تجلى أثر الحكومة التداخلية (التمكينية) بالاستثمارات الحكومية في الأشغال العامة، وايجاد حالة توازن بين الإنفاق الحربي والإنتاج العسكري من جهة، وتقديم الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة والضمان الاجتماعي من جهة أخرى. اتجهت الحكومات الليبرالية -بعد ذلك- إلى معالجة العجز المالي وظاهرة البطالة، مما أحدث تميزاً حاداً بين الليبراليين الثوريين والليبرالين المحافظين، وتجلى عن هذا الأمر تياران ذوا رؤيتين ليبراليتين متعارضتين هما، الرؤية الاجتماعية والرؤية الفردانية، التي دعا لها هايك في إطار دولة غير متدخلة في النشاط الاقتصادي للأفراد والتي مثلت جوهر المفهوم النيوليبرالي. ونسعى في هذا البحث للإجابة عن الأسئلة الآتية: (Neoliberalism)

١. ما هو مفهوم النيوليبرالية.

٢.ما طبيعة الدولة التي نظر لها فريدريك هايك؟

٣. ما المقصود بالنظام التلقائي عند فريدريك هايك؟

١. ١. منهجية البحث: لغرض التحقق من فرضية البحث، اقتضت الضرورة استخدام عدة طرائق منهجية علمية مثل المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي لوصف الدولة التي تطلع لها هايك وتحليل معنى النيوليبرالية.

١. ٢. أهمية البحث: يعد فريدريك هايك من اهم مفكري الاتجاه الليبرالي بشكل عام واليمين الليبرالي المعاصر بشكل خاص والذي اثرى الفكر الغربي المعاصر بالعديد من الأفكار القيمة التي لها اثارها البارز سياسيا واقتصاديا في الوقت الحاضر فقد بين هايك كيفية سير العملية الاقتصادية ووضح دور الدولة والحدود التي تتحرك ضمنها.

١. ٣. هيكلية البحث: قسم البحث إلى مقدمة وثلاثة محاور رئيسة كالاتي:

المحور الأول: ما هو مفهوم النيوليبرالية؟

المحور الثاني: ما طبيعة الدولة التي ينظر لها هايك؟

المحور الثالث: ما المقصود بالنظام التلقائي عند هايك؟

فضلا عن النتائج وقائمة المصادر.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

٢. محاور البحث

٢. ١. المحور الأول: مفهوم النيوليبرالية

بدءا من انتخاب حكومتي تاتشر وريغان في أواخر السبعينيات واوائل الثمانينيات هيمنت على العصر الحالي الأشكال المعاصرة لأصولية السوق القائمة على النيوليبرالية والعولمة( )[١: ٢٤١]،[٢: ١٢٣] بوصفها[١] تكاملا اقتصاديا عالميا وأيدولوجية التجارة الحرة في حين أن للنيوليبرالية جذورها المباشرة في المناقشات التي دارت في عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي عن كفاءة السوق وأثر الدولة وفشل الحكومة، تمثل النيوليبرالية إعادة تأكيد للمعتقدات الأساسية للاقتصاد السياسي الليبرالي الذي هيمنت عليه الايدولوجية السياسية في القرن التاسع عشر وخاصة في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية تدعي النيوليبرالية، إنها ليبرالية أكثر صدقاً تجمع بين عناصر الليبرالية الكلاسيكية( )[٣: ٤] واليمين الجديد( )[٤: ٢٥٨][٢]. لم تكن النيوليبرالية[٣]وصفا لنوع معين من المساهمات الحديثة في النظرية الليبرالية بل يمكن عدها مفهوما خاصا بنوع معين من الليبرالية التي تحمل في طياتها مضامين الحرية[٥: ٤٢٩]، ذلك النوع الذي يكون شديد الارتباط بسياسات عدم التدخل الاقتصادي وتأكيد الحرية الفرد والمطالبة بدولة قليلة التدخل في الاقتصاد والتركيز على وجود[٦:٦] الأسواق الحرة[٧: ١٢٤].

أولاً: النيوليبرالية لغةً: بالرجوع إلى المعاجم اللغوية للتنقيب عن كلمة النيوليبرالية وجد أنها لم تتطرق لهذا المصطلح إلا القليل منها، ويعود السبب في ذلك إلى حداثة المصطلح، فقد ورد في معجم المصطلحات السياسية ترجمة لكلمة Neoliberalism بمعنى الليبرالية المستجدة [٨: ١٧٨]

وبتفكيك مصطلح (Neoliberalism) إلى مفردة (Neo) ومفردة (Liberalism) نجد أن معنى مفردة (Neo) كما جاءت في قاموس أكسفورد هو: حديث [٩: ٨١٠]، أما في موسوعة لالاند الفلسفية فقد تناولها على أنها بادئة للدلالة على بعض المذاهب الفلسفية لربطها بمذهب سابق تحتويه من بعض الجوانب أو تتطابق معه[١٠: ٨٧٠].

() العولمة: استعمل هذا المصطلح في البدء علماءُ الاقتصاد في منتصف الثمانينات من القرن العشرين عند ملاحظتهم بعض الدول غير العربية وهي تقوم بعملية الإصلاح الاقتصادي عن طريق التحول إلى آليات السوق الحر الرأسمالي، وبعد انتهاء الحرب الباردة أخذت بعداً اقتصاديا وسياسياً واجتماعيا وثقافياً، وهي حقبة التحول الصديق والتدريجي للإنسانية لتبني قيم النظام الرأسمالي الغربي في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها. بعد اختراق علاقات الإنتاج الرأسمالية التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية للدول الأطراف على سطح الأرض، أي صعود تلك العلاقات إلى موقع السيادة والسيطرة في علاقة غير متكافئة في حياة التشكيلات المذكورة ومع نمو ظاهرة العولمة وتطبيقاتها أصبح التركيز على سلوك الأفراد أكثر من التركيز على سلوك الدولة بوصفه الوحدة الأولى للمجتمع.

() الليبرالية الكلاسيكية: تقليد داخل الليبرالية يسعى إلى تعظيم مجال الحركة غير المقيدة للفرد عبر الاعتماد على اقتصاديات السوق.

() اليمين الجديد: اتجاه في التيار الليبرالي يقدس أولولية الحريات الفردية والقيم الفردية التي ستكون انعكاساً مباشراً لقيم المجتمع، وأي قيمة أخلاقية أو سياسية مثل العدالة لن تكون إلا انعكاساً لرؤية الأفراد الأحرار في المجتمع، وقد جعلت مغالاة اليمين في الحفاظ على الحريات الفردية ورفض أي صيغة من صيغ التمكين الاجتماعي حتى من الحريات الفردية مجردَ قيم شكلية أو صورية لا طائل منها بغياب الحد الأدنى من التمكين والعدالة الاجتماعية، لقد مثلت أفكار هايك وبالنيوليبرالية انعكاسا لمبادئ اليمين الجديد.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

بشكل أساسي لإضافة بعض التعديلات إلى اتجاهات ليبرالية مختلفة [١١: ٩٩]، أما مفردة (Neo) واستخدمت البادئة بمعنى (الحُر) وأن الليبرالية في اللغة تعني الدعوة Liber لليبرال فهي مأخوذة من الأصل اللاتيني(Liberalism) بمعنى الحرية [١٣: ١٣٨]. Liberte إلى الحرية [١٢: ١١] وليبرتي.

ثانيا: النيوليبرالية اصطلاحاً: لا يمكن تحديد مفهوم النيوليبرالية عبر تعريف واحد ومحدد فنجد اول ظهور لمصطلح النيوليبرالية في مقال للاقتصادي الفرنسي تشارلز جيد ١٨٩٨، إذ بين أن النيوليبرالية تمثل بشكل عام عودة إلى النظريات الاقتصادية الليبرالية الكلاسيكية لآدم سميث واتباعه وبعد تشارلز جيد استخدم المفهوم بشكل غير متسق عبر تأكيد أن أي مساهمات حديثة للنظرية الليبرالية تعد نيوليبرالية.

أما أول تعريف للنيوليبرالية فكان في أطروحة الدكتوراه للفرنسي جاك كروس التي كانت بعنوان(الليبرالية الجديدة ومراجعة الليبرالية) في العام ١٩٥٠ إذ عرفها كروس بأنها الأيدولوجية السياسية التي كانت نتيجة لقليل من الجهود لإعادة تفعيل الليبرالية الكلاسيكية في المدة التي سبقت الحرب العالمية الثانية وخلالها من المنظرين السياسيين مثل فريدريك فون هايك [١٤: ٣٥٤].

أما كامبل وبدرسون فقد عرف النيوليبرالية بأنها مجموعة غير متجانسة من المؤسسات تتكون من أفكار اجتماعية وسياسية واقتصادية مختلفة [١٥: ٥]، تطرق راجيش فينوجوبال لمفهوم النيوليبرالية من حيث المدى فيرى أنها توسعت لتشمل مجموعة من الظواهر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ففي بعض الأحيان تُصوّر بأنها ظاهرة شاملة ومنتشرة في كل مكان ومحددة للعصر [١٦: ٦]

وتعرف أيضا بأنها مجموعة من السياسيات الوطنية والدولية التي تشجع سيطرة قطاع الأعمال على الشؤون الاجتماعية بأقل قدر ممكن من القوة التعويضية[١٧: ٢].

أما رؤية ديفيد هارفي للنيوليبرالية فهي نظرية للممارسات الاقتصادية السياسية التي ترى ان افضل وسيلة لتحقيق رفاهية الإنسان تكون في عدم تقييد الحريات الفردية والمهارات للقيام بالأعمال والمشاريع في أطار مؤسسي يتميز بحقوق الملكية الخاصة والأسواق والتجارة الحرة كذلك يبين هارفي دور الدولة فيتمثل في خلق اطار مؤسساتي بما يلائم هذه الممارسات فيتعين على الدولة ضمان جودة النقد ونزاهته وان تنشأ الهيكليات والوظائف العسكرية والقانونية اللازمة لضمان حقوق الملكية الخاصة ويتعين على الدولة أن تخلق الأسواق في حال عدم وجودها كما في بعض القطاعات الصحية والضمان الاجتماعي والتلوث البيئي وغيرها عدا ذلك لا يحق للدولة أن تتدخل وتدخل الدولة بالأسواق بعد تأسيسها يجب أن يبقى في الحدود الدنيا المجردة [١٨: ٦-٧]، محاولة أخرى لدراسة النيوليبرالية، ولكن هذه المرة من منظور متجذر في النظرية السياسية، تأتي من (آنا ماريا بلومغرين) في"تحليل نقدي" للفكر السياسي لفريدريك هايك وميلتون فريدمان( )[١٩: ١٠٢] [٢٠: ١٩٢] تصفُ نظرياتهم الاقتصادية الخاصة بالإعلان السياسي كممثلين للفلسفة السياسية النيوليبرالية.

( ) ميلتون فريدمان (١٩١٢ -٢٠٠٦): ولد في العام ١٩١٢ ونشأ في راهواي، نيو جيرسي في الولايات المتحدة الأمريكية التحق بالمدارس المحلية العامة تخرج من جامعة روتجرز في فترة الكساد الكبير ١٩٣٢ ثم ذهب لدراسة الاقتصاد في جامعة شيكاغو عمل في الوكالات الحكومية ومعاهد البحوث قبل أن يتولى منصب هيئة التدريس في جامعة شيكاغو ١٩٤٦ تقاعد في العام ١٩٧٧ عن عمر ناهز ال٦٥ عاما له عدة مؤلفات منها: نظرية وظيفة الاستهلاك في العام ١٩٥٧ برنامج الاستقرار النقدي في العام ١٩٦٠ الرأسمالية والحرية في العام ١٩٦٢ التاريخ النقدي للولايات المتحدة

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

يتداخل تعريف بلومغرين الأساسي للنيوليبرالية أيضا بدرجة كبيرة مع تعريف هارفي، لكنه يؤكد بشكل أكثر وضوحاً على التنوع الداخلي للفكر النيوليبرالي، يُعتقد عموماً أن النيوليبرالية فلسفة سياسية تعطي الأولوية للحرية الفردية والحق في الملكية الخاصة ومع ذلك، فهي ليست الفلسفة البسيطة والمتجانسة التي قد تبدو عليها، وهي تمتد على نطاق واسع فيما يتعلق بالأسس الأخلاقية وكذلك الاستنتاجات المعيارية. في أحد طرفي الخط توجد الفوضوية الليبرالية وتدعو إلى سياسة عدم التدخل الكامل، وإلغاء الحكومة بالكامل. وفي الطرف الآخر توجد الليبرالية الكلاسيكية، التي تطالب بحكومة ذات وظائف تتجاوز وظائف ما يسمى دولة الحارس الليلي [٢١: ١٨٥] ووفقاً لوجهة نظر بلومغرين يعطي كل من فريدريك هايك وميلتون فريدمان اسسا نظرية منفصلة للتقييمات النيوليبرالية والسياسات الاقتصادية وبحسب بلومغرين يعد فريدمان في الظاهر ممثلا نموذجيا للنيوليبرالية العواقبية، إنه يفضل السياسات النيوليبرالية مثل إلغاء القيود والخصخصة والتخفيضات الضريبية بسبب النتائج الإيجابية المتصورة لمثل هذه المسارات من العمل السياسي على الوضع الاقتصادي العام عندما تتعمق بلومغرين في هذه المسألة، وجدت ذلك أن فريدمان يريد تنفيذ حزمة من السياسات الاقتصادية النيوليبرالية لأن البشر بطبيعتهم اجتماعيون، ويجب أن يكونوا أحراراً في الاختيار "في أكبر عدد ممكن من المواقف في جانب مماثل يرى بلومغرين أن فريدريك هايك يؤسس فكره السياسي على فكرة القانون الطبيعي محور نظرية هايك هو النظام التلقائي الذي يفضل على أي نوع نظام آخر يكون مصطنع على الأقل عندما يتعلق الأمر بتأمين الحرية الفردية والرفاهية [٢١: ١٨٦] .

من جانب آخر يمكن التطرق لمفهوم النيوليبرالية بشكل آخر عبر ما تهدف اليه النيوليبرالية فهي تهدف إلى تغيير الحدود التنظيمية بين القطاع العام والقطاع الخاص وأن تجعل القطاع العام مماثلا للقطاع الخاص قدر المستطاع فمن أبرز قيم النيوليبرالية هي الخصخصة التي تعني أن السوق الخاص هو المتحكم بالإنتاج وتقديم الخدمات وأن الهدف الوحيد للدولة في نظر النيوليبرالية هو حماية الملكية الخاصة وضمان الحرية [٢٢: ٣٤٥-٣٤٦].

أما روبرت نوزيك( )[٢٣: ٢٧٣] [٢٤: ٢٦] في أعمّاله الفلسفية السياسية فكان ممثلاً لنوع من النيوليبرالية ذات بعد أخلاقي، إذ يدافع مثل فريدمان وهايك عن الكثير من السياقات والسياسات، لكنه يرتكز على فكرة تنص على أن مجموعة من الحقوق الطبيعية الثابتة قد منحها للبشر جميعا، وأن هذه الحقوق تجعل من الصعب رؤية أن الدولة يمكن أن تؤدي أي أثر شرعي على الإطلاق [٦: ٨]

أما بالنسبة لأهم أنواع النيوليبرالية التي تنافست على السلطة بقوة كبيرة في تاريخ أوربا قبل الحداثة فهي[٢٥: ٢١-٢٤]:

الأمريكية في العام ١٩٦٣ حرية الاختيار في العام ١٩٨٠ حاز على جائزة نوبل للاقتصاد في العام ١٩٧٦ لدراسته في تحليل الاستهلاك والنظرية كان من أبرز المفكرين الناطقين بلسم مدرسة شيكاغو الاقتصادية.

( ) روبرت نوزيك(١٩٣٨-٢٠٠٢): فيلسوف أمريكي ينتمي إلى تيار اليمين الليبرالي برز لأول مرة عند نشر كتابه ١٩٧٤ الذي كان بعنوان (الفوضى، الدولة، واليوتيوبيا) الذ حاجج فيه نوزيك احترام الحقوق الفردية بوصفها المعيار الأساسي لتقييم أفعال الدولة.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

١. النيوليبرالية الدينية: الامتداد اللامحدود للعقل الديني إلى كل مجال من مجالات الحياة والهدف منها تعظيم الاخلاص لله.
٢. النيوليبرالية السياسية: الامتداد اللامحدود للعقل السياسي إلى كل المجالات والدف وراء ذلك تحقيق اقصى قدر من المساواة.
٣. النيوليبرالية الاقتصادية: الامتداد اللامحدود للعقل الاقتصادي في كل مجال من مجالات الحياة والهدف منه تعظيم الكفاءة.

٢. ٢. المحور الثاني: الدولة عند فريدريك فون هايك

تعد الدولة من أهم المواضيع التي لم تغب عن دائرة اهتمام الفكر السياسي بشكل عام [٢٦: ٦٠] والفكر الليبرالي بشكل خاص، حيث يوضح هايك أن أفضل شكل للدولة هو الشكل الذي تؤدي فيه الدولة وظائفها دون المساس بحرية الأفراد والجماعات المختلفة داخلها لكن توفر لهم الحماية وتتركهم لتنظيم انفسهم دافع هايك عن فكرة الدولة غير المتدخلة استنادا إلى تقاليد الفكر الفلسفي في القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر فأصبح أكبر فعل ممكن أن تقوم به الدولة هو ترسيخ عدد من القيم الأساسية مثل الحرية والمساواة والمنافسة التي شكلت بمجموعها قواعد دستور الحرية الذي ينبغي للدولة أن تكتفي بحمايته وحراسته[٢٧: ٢٩٢]، كان هايك معارضا متشددا لتدخل الدولة بأي شكل كان وكانت حجة هايك في عدم القبول بتدخل الدولة هي ان التدخل يؤدي إلى نتائج عكسية وعواقب وخيمة على الفردتفتقر إلى القدرة على الحفاظ على الحياد[٢٨: ٤٩]، وظل هايك يقود الحملة ضد الدولة المتدخلة مدافعا عن ضرورة التزامها بحدود لأنها الحراسة والأمن[٢٩: ١٥٨–١٥٩] يرفض هايك برامج الرفاهية الاجتماعية وتوفير الدولة لخدمات مثل المسكن والرعاية الصحية وغيرها لأنها كانت تعني أن المسؤولين الحكوميين يقررون بحسب تقديرهم الخاص من الذي يجب أن يتلقى كم المنفعة ومن ثم سيصبح المواطنون ضعفاء معتمدين عليها وعلى القرارات الرئيسية للمسؤولين الحكوميين التي لها تأثير على حياتهم [٣٠: ١٦٤].

فالدولة يجب أن تقتصر على وضع قواعد تطبق على أنواع من المواقف ويجب أن تسمح بالحرية (التي تعني الخلاص من القيود والاستبداد ومنح الأفراد القدرة على الاختيار في كل شيء) [٣١: ٥٨]، يعتمد على ظروف المكان والزمان لان الأفراد المعنيين في كل حالة هم وحدهم الذين يمكنهم معرفة هذه الظروف تماما وتكييف اعمالهم وفقا لها فاذا اريد ان يكون الأفراد قادرين على استخدام معرفتهم بشكل فعال فيجب أن يكونوا قادرين على التنبؤ بأعمال الدولة التي من الممكن أن تؤثر على خطط الأفراد أما من الناحية الأخرى فإن الدولة إذا كانت توجه أعمال الفرد لتحقيق غايات معينة فإن عملها ينبغي أن يتقرر على أساس الظروف الكلية للخطة ومن ثم لا يمكن التنبؤ بها، مؤدى ذلك أنه كلما ازداد تخطيط الدولة أصبح التخطيط أكثر صعوبة بالنسبة للفرد[٣٢: ٩٠].

أما فكرة القواعد أو دولة القانون فاحتلت أهمية كبيرة وأثرا محوريا في تصور هايك عن المجتمع الحر وعندما يتحدث هايك عن دولة القانون فإنه يقصد أن تكون جميع افعال الحكومة محددة وفقا لقواعد عامة معروفة مسبقا بما لا يترك مجالا للتحكم أو المفاجأة أمام أفعال الحكومة وقد عنى هايك بتعميق وشرح معنى حكم القانون

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

أو حكم القواعد العامة لنشاط الحكومة وأوضح أن توسع الدولة في التخطيط المركزي يبعدها عن فكرة دولة القانون لتصبح دولة أوامر وكذلك التوسع في أثر الدولة والتخطيط المركزي لابد أن يتناقض مع اعتبارات الديمقراطية[٣٣: ١٧٦].

إلى اعتبارين الأول منهما وضح فيه أنه من السهل أن يتحقق الاتفاق العام عن عدد أشار هايك في هذا الموضوع إلى القليل من الأمور الأساسية في تدخل الدولة فإنه من الصعب تحقيق الاتفاق العام كلما امتد نشاط الدولة إلى ميادين جديدة تؤدي بالضرورة إلى ظهور مصالح واراء متعارضة لذلك فإن مزيدا من التوسع في التخطيط المركزي يعني الدخول في ميادين جديد يختفي فيها الاتفاق العام وتتزايد الآراء والمصالح المتعارضة ومن ثم تقوم الحاجة لفرض إرادة الدولة بالسلطة والقهر، أما الاعتبار الثاني فبين هايك أن تعرض التخطيط مع الديمقراطية يرجع إلى أن التوسع في مدى التخطيط المركزي يتطلب مزيدا من الاعتماد على الأخصائيين وكذلك يؤكد هايك أن السيطرة الاقتصادية لابد أن تنتهي إلى نوع من النظم الشمولية ويتعرض هايك إلى نوعية الحكام والمسؤولين في النظم الشمولية ويعتقد أن طبيعة هذه النظم ذاتها وليست الصدفة تستبعد عادة أفضل العناصر وكثيرا ما تستند إلى العناصر الأدنى ثقافة وفي ظل هذه النظم تضطر إلى تعبئة الرأي العام وراء خططها وقراراتها من دون الاعتبار للحقيقة ذاتها فالمصلحة العامة تسوغ كل شيء كما يعتقد المسؤولون في هذه النظم[٣٣: ١٧٧].

أما نظرية هايك عن التطور التلقائي فجعلت منه عرضة للانتقادات غير المسوغة منها أنه ينفي عن الدولة فاعليتها الإيجابية وأنه لا يلقي بالا للمسؤولية الأخلاقية والاجتماعية إزاء الضعفاء والعاجزين عن الكسب لكن في الواقع إن رأي هايك عن الدولة ليس بهذا القصد فهو يبين أن من واجبها أن تتدخل وأن تكون لها فاعليتها الإيجابية في أمور معينة فهي أولا وقبل كل شيء تتدخل لكي تضمن حرية مسار التطور التلقائي ثم متى تتدخل لكي توفر الحد الأدنى من المعيشة لأولئك الذين يعجزون عن الكسب شرط أن لا يكون التدخل جزءا من تصور عام لما ينبغي أن تكون عليه الفوارق في الدخول والثروات أنها تتدخل لتضمن لهؤلاء حد أدى من الحياة الكريمة، أما أن تتجاوز ذلك لتوجيه نظام السوق ومن ثم تحقيق نموذج معين من العدل التوزيعي فإن هذا ما يرفضه هايك[٣٤: ٤٠] .

يخالف هايك بعض الليبراليين حول الحديث عن أثر الدولة فله مفهومه الخاص عنها الذي يختلف عن باقي المفكرين[٣٥: ٩١٩] فهو لا ينفي كليا دور الدولة في التنظيم وبالرغم من رفضه كل أشكال العدالة الاجتماعية(٦)[٣٦: ١٢٩] [٣٧: ١٧٠] ورفضه الحديث عن المجتمع بالمعنى الذي يعنيه الاشتراكيون فهو يرفض أولا أن يرى تنظيما مخططا فبين هايك أن المجتمع بوصفه جسما حيا فهو منظم وأن النظام الاجتماعي هو نظام عفوي ينتج عن عدد لا يحصى من الأفعال البشرية من دون أن يكون ثمرة تخطيط أو تصميم[٣٨: ٣٥٠].

( ) العدالة الاجتماعية: مفهوم يرتكز على دعامة أساسية وهو الأخذ من فائض الأغنياء وإعطائها للفقراء والمحتاجين لإشباع احتياجاتهم الأساسية وأن أهمية العدالة الاجتماعية تكمن في التخفيف من حدة التفاوت الاجتماعي الطبقي بما يؤدي إلى تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي ومن ثم تقوية النسيج المجتمعي. إن فكرة العدالة الاجتماعية تعني وجود مجموعة من المبادئ تتيح استنباط معايير أو طرق نموذجية للتوزيع بما يحقق أهداف العدالة الاجتماعية من توزيع عادل وتقييم المؤسسات الاجتماعية وإصلاحها عند الضرورة.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

كان هايك يحتفظ بأثر الدولة بتحديد أدق دولة القانون قبل كل شيء فهناك أثر أساسي للدولة وهو الدفاع عن الحريات الفردية عبر حمايتها حق الملكية الخاصة وصلاحية الالتزامات العقودية التي هي ضرورية لحسن سير اقتصاد السوق حيث تؤمن الدولة الإطار القانوني فالقانون هو المكمل الضروري لنظام السوق العفوي [٣٨: ٣٥١]

على الدولة أن تعطي خدمات لا يمكن للسوق أن يعطيها مثل الممتلكات الجماعية أو العامة التي يستفيد منها الجميع مثل الأمن الداخلي البحث العلمي أما بعض القطاعات مثل المواصلات البرية والطاقة وغيرها يجب أن تعاد إلى القطاع الخاص لأنها في الأساس ليست خدمات عامة يقترح هايك أن ينزع من الدولة احتكار العملة حتى إلغاء تأميم العملة وأن تسحب كل سلطة البنوك المركزية وأن يناضل ضد الضريبة التصاعدية التي تؤدي إلى وقف الاستثمارات وبوصفه ليبراليا جيدا فهو يطالب أن تكون التدخلات محصورة في حد معين وأن تبقى سلطة الدولة محدودة [٣٩: ٧٢].

إن الفهم الذي قدمه هايك لاقتصاد السوق ليس الا عودة إلى التقليد الليبرالي القديم لما ذهب إليه آدم سميث من قبل بشأن اليد الخفية التي من شأنها تنظيم الأمور تلقائيا من دون الحاجة إلى تدخل الدولة ومؤسساتها والمجتمع والعودة من ثم إلى تقليد دعه يعمل بصورتها الأكثر جذرية [٤٠: ٢٦-٢٧].

تعارض الليبرالية التي دعا لها هايك ترك المنافسة واستبدالها بطرق متدنية لقيادة الانشطة الاقتصادية فهو يعد المنافسة شيئا ساميا ليس فقط لأنها الطريقة الأكثر كفاءة فحسب بل لأنها الطريقة الوحيدة التي لا تتطلب تدخل الدولة القسري والعشوائي إذ إنها تبطل الحاجة إلى السيطرة الاجتماعية الواعية وتعطي الفرد فرصة ليقرر ما إذا كانت الآفاق المستقبلية لوظيفة معينة كافية وملائمة لتعوض السلبيات المرتبطة بها أم لا [٤١: ٣٥-٣٦] وأن المحاولات التي تقوم بها بعض الجماعات لاستبدال اقتصاد السوق بنظام مخطط هي التي تدمر الاقتصاد فالمؤسسات السائدة في العالم الغربي تنتج بالضرورة استمرارية في هذا الاتجاه لا يمكن إيقافها إلا بتغير تلك المؤسسات[٤٢: ١٠٧].

يرى هايك أن العقل البشري يجب أن يظل دائماً غير قابل للمعرفة جزئياً لنفسه. وعلى حد تعبيره، يجب علينا أن نفكر في "ما إذا كان النشاط العقلي يجب أن يسترشد دائماً ببعض القواعد التي لا نتفق معها من حيث المبدأ". قادر على التحديد. إذا تبين أنه من المستحيل أساسا ذكر أو توصيل جميع القواعد التي تحكم أفعالنا، بما في ذلك اتصالاتنا وتصريحاتنا الصريحة، فإن هذا من شأنه أن يعني ضمناً تقييداً متأصلًا لمعرفتنا الصريحة المحتملة، وعلى وجه الخصوص، استحالة التفسير الكامل لعقلنا المعقد، إن الحجة التي طرحها هايك بشأن عملية السوق والنظام الاجتماعي الذي يسمح بالنمو التلقائي للممارسات والمؤسسات هي الحجة التي تخاطب هذه الاعتبارات في المقام الأول. من المسلم به أن العقل البشري نفسه هو نتاج لعملية التطور الثقافي التي لا يستطيع فهم طبيعتها إلا بشكل خافت ويُنظر إلى تطورها الإضافي على أنه يتطلب منا التخلي عن محاولة تحقيق السيطرة الواعية على الحياة الاجتماعية والفكرية ومن الجدير بالملاحظة في هذه المرحلة أنه في حين يصر هايك على أن الرؤية الملائمة للمجتمع يجب أن ترتكز على نظرية حقيقية للطبيعة البشرية [٤٣: ١١٩]. فإنه يبذل قصارى جهده

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

للتنصل من الادعاء بأن هناك طبيعة إنسانية محددة وغير قابلة للتغيير التي لا يمكن تغييرها. المبادئ التي يمكننا تحديدها بالتأكيد. ويعلن أنه "لا يمكن أن يكون هناك أي مبرر لتمثيل قواعد السلوك العادل على أنها طبيعية بمعنى أنها جزء من نظام خارجي وأبدي للأشياء، أو مغروسة بشكل دائم في طبيعة الإنسان غير القابلة للتغيير، أو حتى بمعنى أن لقد تم تشكيل عقل الإنسان مرة واحدة وإلى الأبد بحيث يجب عليه أن يتبنى قواعد السلوك المحددة تلك" [٤٣: ١٢٠].

٢. ٣. المحور الثالث: النظام التلقائي

ويستمد هايك نظرية النظام التلقائي المعاصرة من حيث أصولها النظرية إلى الليبرالية الكلاسيكية في القرن التاسع عشر من حيث الأخذ بالرؤية الكلاسيكية بأن ثمة قانوناً يحكم العملية الاقتصادية، قانوناً طبيعياً قادراً على تسيير هذه العملية وضبط توازنها، ومن ثم لا حاجة لأي تدخل أو توجيه خارجي (سلطة الدولة) لضبط الفعل الاقتصادي وتوجيهه، لأن مثل هذا التدخل يؤدي إلى إرباك الواقع واختلاله، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تمثل رد فعل ضد النظرية الكينزية [١٣: ١٣٣-١٣٤] ورغم أن (نظرية النظام التلقائي) لدى هايك تمثل عودة إلى أصول الليبرالية الكلاسيكية وتعميقاً لنزعتها للروح الفردية، لكن على مستوى بعض المبادئ الاجرائية المتعلقة بالاقتصاد السياسي، وأسلوب مقاربة ووصف وتحليل العملية الاقتصادية ثمة إضافات منهجية أضافها هايك يمكن إيجازها في[٤٤: ١٢٨-١٢٩]:

أولاً: إذا كان علم الاقتصاد السياسي الليبرالي الكلاسيكي قد أكد أن العمل هو محدد القيمة، فإن المنظور الليبرالي الجديد في رؤية هايك يرى أن المنفعة هي محدد القيمة.

ثانيا: اعتمد هايك بشكل متزايد عن رواد الليبرالية الكلاسيكية في تحليله الاقتصادي الأسلوب الحدي الذي يتقصد دراسة الوحدات الاقتصادية الأخيرة، فالرأسمال الحدي هو آخر مقدرات استثماره من الرأسمال، والأجر الحدي هو أجرة آخر عامل، والسعر الحدي هو سعر آخر وحدة انتجت من مادة معينة.

ثالثاً: يميل هايك في رؤيته الليبرالية الجديدة لتقييم الاقتصاد السياسي من منظور خيالي تجريدي، حيث يتصوره للفرد، والمصلحة الفردية، والسوق ذي المنافسة التامة وفق هذا المنظور.

رابعاً: اعتمد هايك المنهج الاستقرائي في تحليله للدورة الاقتصادية واعتماده المقاربة الميكرو اقتصادية التي تنظر إلى الوحدات الصغرى وتؤسس باستقرائها مفاهيم وأحكام عامة، إذ خلص إلى أن النقص المنهجي لدى الليبرالية الكلاسيكية هو عدم ارتكازهم على الاستقراء، وهذا ما عوضه منظوره الليبرالي الجديد.

وتتجسد (نظرية النظام التلقائي) ضمن أفكار هايك، في كون أن العديد من أكثر المؤسسات الاجتماعية نفعاً ما هو الإنتاج التصرفات البشرية، وليس التخطيط البشري والأمثلة كثيرة، اذ لا تقرر الأسعار بناء على رغبة الفرد أو لجنة ما، ومن حاول التدخل في هذا الشأن كان مصيره الفشل دائما [٤٥: ٤].

إن هذا النظام التلقائي بحسب هايك هو عملية استكشاف ديناميكية يقوم الناس عبرها بتجربة الأعراف الاجتماعية الجديدة أو القوانين الجديدة، وهذا ما يمكنهم من انتقاء الأفضل والأكثر موائمة للمعادلة التي ينشدها، إلا وجود الأفراد والجماعات التي تلتزم جزئياً وفي الوقت عينه بقوانين مختلفة إنما يجعل الفرصة سانحة لانتقاء

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

قوانين أكثر كفاءة. ويقارن هايك فكرته بمفهوم مناقض وهو البنائية العقلانية ما يعرف بالتخطيط الموجه، الذي يعني العمل على بناء نظام عبر التخطيط من الأعلى سلطة الدولة إلى الأسفل المجتمع، يقوم بالتنسيق ما بين تصرفات البشر في سبيل إنجاز غاية محددة، ومن هنا تنشأ الأنظمة البيروقراطية والصناعات المؤممة[٤٥:٨-٩].

ويعرف هايك هذه الأنظمة البنائية العقلانية بأنها أنظمة بسيطة نسبياً، أو محدودة بأقل ما تفرضه الضرورة، مع درجة منخفضة من التعقيد بما يمكن من إنشاءها (سلطة الدولة)، من ملاحظتها وتوجيها، وهي عادة ما تكون متينة، من حيث أن وجودها يمكن إدراكه على نحو بديهي بالتفحص، ولا تنقطع عن خدمة وغاية من أنشأها (سلطة الدولة)، أو إنها تقوم بذلك في مدة ما[٤٥: ١٠-١١].

أما الأنظمة البنائية الموجهة بحسب رأي هايك، هي أنظمة تفرض بنى مقصودة وغائية، وهي تخدم غاية من في السلطة في التوجيه، والتأثير السلبي في مجالات القانون والتشريعات والحرية والحالة، وتوفر فرصة لخرق العدالة التلقائية وإقامه نظام جائر، فلا يوجد أبداً أي نظام قانوني يبني وحده كاملة، وحتى المحاولات متعددة القوانين لم يكن بإمكانها أن تقوم بأكثر من تنظيم مجموعة قائمة من القوانين، وبعد ذلك تكملها أو تخلصها من التباينات، أي إن القواعد المختلفة جزئياً في توضيح مفهوم العدالة سوف تتناقض مع بعضها البعض في النظام التلقائي لتكتب الأفضل منها صفة الثبات [٤٦: ٨٢].

ويفترض هايك، في النظام التلقائي الذي يسود المجتمع الرضيتين، الأولى تتمثل في استحالة قيام مواطن ما ببعض الخطوات في طريق الإصلاح من دون انتهاك الأعراف التي تحكم النظام التلقائي، والفرضية الثانية تتمثل في كون القوانين ينبغي أن تكون مجردة عن الغايات، أي رفض مخططات مصممة موجهة تهدف إلى موائمة المجتمع مع مثله المجردة [٤٧: ٢٢].

ويفترض أيضا أن القوانين المنظمة النظام التلقائي ينبغي أن تكون مجردة عن الغابات، وهذا يعني بحسب قوله من السخف تقييم النتائج التنافس باستخدام بعض التصورات المنطقة بما ينبغي أن ينتج عن هذا التنافس وهذا يعني من العبث تقييم النتائج المتباينة للقاعدة القانونية باستخدام بعض التصورات المتعلقة بالنتائج التي ينبغي أن تتمخض عنها هذه القاعدة القانونية، وإذا ما كانت أحدى النتائج غير مرغوبة فهذا الحاجة إلى مراجعة القاعدة القانونية التي أفرزتها [٤٥: ١٤] .

تتمثل الميزة الأساس في النظام التلقائي في غياب صانع قرار واع نهائي، يعني أن قواعد النظام تبقى عرضة لإعادة التقييم، فالقواعد التي تعد غير مقبولة من نسبة كبيرة من المواطنين، والتي تراعي امتيازات البعض على حساب الآخرين أو التي ينتج عنها تأثيرات جائزة، وقد تؤدي إلى تفاقم الصراع، وهذ يؤدي إلى ازياد حالات التقاضي، مما ينتج عنه زيادة في فرصة تجربة قواعد أخرى قد يكون لها أداء أكثر عدلاً وأكثر إنتاجاً ولكثر سلاماً، بينما القواعد التي تعزز التفاعل البشري السلمي والتعاوني وهي قواعد السلوك العادل للنظام التلقائي، فهي تميل إلى الحدة من وتيرة الصراع الاجتماعي، وينتج عن ذلك نقص النظام القائم [٤٨: ٨٦].

الأنظمة التلقائية ليست معقدة بالضرورة، لكن، خلافاً للترتيبات الإنسانية الإرادية الأخرى، فإنها قد تحقق أية درجة من التعقيد. إحدى أهم الحجج ستكون بأن الأنظمة الشديدة التعقيد، التي تشتمل على حقائق محددة أكثر

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

من قدرة الفرد على التأكد منها أو استغلالها، لا يمكن أن تتحقق إلا في قوى تحث على إقامة أنظمة تلقائية [٤٩: ٧٣].

هاجم هايك مبادئ التخطيط الاقتصادي المركزي في ذروة عصر التخطيط وبدأ يقدم تسويغه الأيديولوجي لليبرالية الاقتصادية، والسبب الكامن خلف هذا التحول أن الاقتصاديات الكلية والاجتماعية كانت تتقدم وتحقق النجاحات وتقدم التفسيرات الأكثر إقناعا من الليبرالية كذلك رفض التخطيط الاجتماعي لأن أي نوع تخطيط بحسب وجهة نظر هايك يتعارض مجوهر النظام التلقائي[٥٠: ١٣٦] .

٣. نتائج البحث

ويبدو مما تتقدم، أن أفكار هايك تنكر وجود مجتمع مستقل عن أفراده وتنكر القيم المجردة والتصورات العامة عن العدالة وترفض أفكار هايك أي نوع من العدالة الاجتماعية أو التوزيعية، لأنها ستكون هدم النظام التلقائي بفعل تدخل سلطة ما في التوجيه لغرض هذا النوع من العدالة، ويطرح بديلا عنها، ويتمثل في التصور الفردي للعدالة بوصفها تكافؤاً في الفرص تتيحه آليات السوق الحر وقيم المجتمع الليبرالية الذي توجهه من النظام التلقائي الذي هو نسخة معدلة عن النظام الطبيعي لدى مفكري الليبرالية التقليدية لكن بوجه جديد في أفكار النيوليبرالية.

ويقف هايك على أخطاء الدولة الحديثة، فيرى أن توسعها يشكل خطرا على السوق والحرية، وهو ناتج في نظره عن تلك العقلية المؤسسة التي أفرطت في تقدير سلطة العقل رفض هايك تدخل الدولة في الاقتصاد وأعلن الثقة التامة بقدرة اقتصاد السوق على التنظيم في المجتمع وتحقيق التوازن فالدولة بالنسبة له ليست ملغاة بشكل مطلق بل يبقى عملها بحدود التنظيم الذاتي للنظام القانوني، فإذا تدخلت فيجب أن يبقى ذلك في إطار مبدأ المساواة الشكلية القانونية بين الأفراد يبين هايك كلما ازداد تخطيط الدولة أصبح التخطيط أكثر صعوبة بالنسبة للفرد ذلك أن حرية الفرد هي السياسة التقدمية الوحيدة.

تبدو أفكار هايك السياسية وإسهاماته هي الأبرز في الفكر السياسي لليمين الليبرالي المعاصر، لكنها في حقيقة الأمر ما هي إلا تكثيف لأفكاره الاقتصادية وتبنيه للنظرية الليبرالية الاقتصادية التقليدية، فقد حذر هايك من تحكم الدولة بالاقتصاد باعتباره عملاً يتنافى مع الحرية الفردية والسياسية، وكذلك رفضه ونقده حتى للأفكار الليبرالية التي دعت إلى تدخل الدولة في الدورة الاقتصادية عند حدوث الأزمات.

CONFLICT OF INTERESTS
There are no conflicts of interest

المصادر

[١] صادق جلال العظم، ما بعد ذهنية التحريم، المدى للإعلام، بغداد، ٢٠٠٤.

[2] Faieq Hassen, Miaad Nasrallah Dawood, International Conflict and Cooperation in the Ideal Approach, BILD Law Joumal, Vol.7, No.1, Bangladesh, 2019.

[٣] أندرو هيود،مدخل إلى الايدولوجيات السياسية،ترجمة:محمد الصفار،المركز القومي للترجمة، القاهرة،٢٠١٢.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

[٤] أحمد عبد الكريم عبد الوهاب، جدلية الحرية والعدالة في الفكر السياسي الغربي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠١٦.

[٥] أحمد عدنان عزيز، بتول حسين علوان، التعددية والتسامح واثرهما في تقدير بناء المجتمع، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد: ٤٦، العدد: ٢، الجامعة الأردنية، الأردن، ٢٠١٩.

[6]. Dag Einar Thorsen,The Neoliberal Challenger: What is Neoliberalism,Addleton Academic Publishers,Vol.2, No.2,2010.

[7]. Hayder Abed Kadhim & Saeed Kadhim Mughamis, LIBERAL PEACEBUILDING IN IRAQ AFTER 2003 ACCORDING TO THE CONSERVATIVE MODEL: AN EVALUATION STUDY, Journal of Higher Education Theory and Practice,Vol. 23, No.1, North American،2023.

[٨] عبد الوهاب علوب، معجم المصطلحات السياسية، المركز القومي للترجمة، القاهرة،٢٠١١.

[9]. Ns Doniach,Oxford English –Arabic Diction,2009.

[١٠] أندريه لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، المجلد الثاني، ط٢، ترجمة: خليل أحمد خليل، منشورات عويدات، بيروت،٢٠٠١.

[11]. Sonja Kuzmancev – Stanojevic, LAVIRINTI NEOLIBERALIZMA:KRATAK OSVRT NA ISTORIJAT POJMA I RAZNOLIKOST KONCEPATA, Univerzitet u Novom Sadu, Filozofski fakultet, Serbia, Vol.63, No.1,2021.

[١٢] شهريار زرشناس،الليبرالية،ترجمة:حسن الصفار،المركز الإسلامي للدراسات الإستراتيجية،العراق، ٢٠١٧.

[١٣] الطيب بوعزة، نقد الليبرالية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ٢٠٠٩.

[١٤] أحمد عبد الكريم عبد الوهاب، الفكر السياسي عند روبرت نوزيك، مجلة العلوم السياسية، العدد: ٦٣، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠٢٢.

[15].John Campbell and Ove Pedersen،The Rise of Neoliberalism and Institution Analysis,United Kingdom,Princeton University Press,2001.

[16] Rajesh Venugopa, Neoliberalism as Concept Economy and Society, The London School of Economics and Political Science,Vol.44, No.2,2015.

[17] Robert W. Mcchesney, Global Media Neoliberalism and imperialism, Monthly Review, Vol.52, No.10,2001.

[١٨] ديفيد هارفي، الوجيز في تاريخ النيوليبر الية، ترجمة: وليد شحادة، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠١٣.

[19]John B. Taylor,AN INTERVIEW WITH MILTON FRIEDMAN, Macroeconomic Dynamics، Pvinted in the United States of America، No.5،2001.

[٢٠] ميلتون فريدمان، الرأسمالية والحرية، ترجمة: مروة عبد الفتاح شحاتة، دار كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، ٢٠١١

[21] Dag Einar Thorsen, The Politics of Freedom A Study of the Political Thought of Isaiah Berlin and K arl Popper, and of the Challenge of Neoliberalism, *Ph.D. Thesis*, DEPARTMENT OF POLITICAL SCIENCE, UNIVERSITY OF OSLO, 2011.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

[22] Gokhan AK & Plnar AKAR, NEO-LIBERAL PUBLIC PROVISIONS IN NORDIC COUNTRIES: CASE OF SENIOR HOUSING SERUICES, JOURNAL OF SOCIAL AND HUMANITIES SCIENCES RESEARCH, Vol.5, No.18,2018.

[٢٣] أحمد عدنان عزيز، علياء محمد طارش، العدالة في الفكر السياسي الغربي المعاصر: جون رولز كيمليكا انموذجا، مجلة العلوم السياسية، العدد: ٥٤، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠١٨.

[٢٤]جيسون برينن، مقدمة في الفلسفة السياسية، ترجمة علي الحارس، المركز العلمي العربي للدراسات والابحاث الإنسانية، المغرب، ٢٠١٩.

[25] Simon Glendenning, Varieties of Neoliberalism, LEQS is generously supported by the LSE Annual, LEQS paper No.89,2015.

[٢٦] سناء كاظم كاطع، أحمد كريم صالح، نقد الفكر السياسي الاخضر للمخرجات الفكرية الحداثوية، مجلة كلية العلوم السياسية، العدد: ٦٥، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠٢٣.

[٢٧] صفاء صابر خليفة محمدين، نموذج دولة الرفاهية الاجتماعية دراسة في الإشكالات والمألات، المجلة العلمة لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الاسكندرية، المجلد: ٧، العدد: ١٤، مصر، ٢٠٢٢.

[28] Charles Amo – Agyemang، UNDERSTANDING NEOLIBERALISM AS GOVERNMENTALIY: A CASE STUDY OF THE IMF AND WORLD BANK STRUCTRAL ADJUSTMENT REGIME IN GHANA, ACADEMIC DISSERTATION, Faculty of social Sciences, University of Lapland، Finland, 2017.

[٢٩] معتز بالله عبد الفتاح، الأسس الفلسفية والسياسية للوظيفة التوزيعية للدولة، (مجموعة باحثين)، دولة الرفاهية الاجتماعية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦.

[٣٠] جون س. درايزك – باتريك دنلفي، نظريات الدولة الديمقراطية، ترجمة: هاشم أحمد محمد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٣.

[٣١] عبير سهام مهدي، جدلية العلاقة بين الديمقراطية و الحرية في الفكر السياسي لكارل بوبر، مجلة العلوم السياسية، العدد: ٦٤، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠٢٢.

[٣٢] ف. أ. هايك، الطريق إلى العبودية، ترجمة: محمد مصطفى غنيم، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٤.

[٣٣] حازم الببلاوي، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٥.

[٣٤] أنطوني دي كرسبني – كينيث مينوج، أعلام الفلسفة السياسية المعاصرة، ترجمة نصار عبد الله، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٨٨.

[35] Ahmed Adnan Aziz& Huda Kazem Muhammad, The State in the Thought of Political Islamist Movements in Morocco after 2011, Social Science Journal, Vol. 13،No. 1, France,2023.

[٣٦] أيمن أبو طرفة، سؤال العدالة في الفلسفة السياسية الراهنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٢٢.

[٣٧] عادل مصطفى بيربك، دولة الرفاهة في الفكر الليبرالي المعاصر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠٢٠ .

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

[٣٨] كاترين أودار، ما لليبرالية: الأخلاق، السياسة، المجتمع، ترجمة: سناء الصاروط، المرز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ٢٠٢٠.

[39] Gilles Dostaler, Le liberalism de Hayek, Editions La Decouverte gbis, Paris, 2001.

[٤٠] ف. أ. هايك، الغرور القاتل:أخطاء الاشتراكية،ترجمة: محمد مصطفى غنيم، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٣.

[٤١] فريدريك هايك، الطريق إلى الرق، ترجمة: هيثم كامل الزبيدي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان ٢٠٠٧.

[42] F. A. Hayek, NEW STUDIES: in philosophy, politics, Economics and History of ideas, TJ Press, Britain, 1978.

[43] John N. Gray, F.A. Hayek on Liberty and Tradition, The Journal of Libertarian Studies, Department of Politics Jesus College، Oxford University، Val. 4. No. 2, 1980.

[٤٤] فتح الله ولعواء الاقتصاد السياسي، ج١، دار النشر المغاربية ١٩٩٤، الدار البيضاء.

[٤٥] تيموثي ساندیفور وآخرون،فريدريك هايك والنظام التلقائي،ترجمة:علي الحارس،دار إشراقات،بغدد، ٢٠٠٩.

[46] Friederich A.Hayek, The Constitution Of Liberty, The Unversity Of Chicage Press, London, 1978.

[٤٧] فريدريك هايك،دراسات في الفلسفة والسياسية والاقتصاد، ترجمة:أمل بشوشة، دار صفاقس للنشر، صفاقس، ٢٠٠٢.

[48] Hayek, Law, Legislation،and liberty, University of Chicago press، USA،، 1976.

[٤٩] لاوتسو وآخرون، مفاهيم الليبرتارية وروادها: النظام التلقائي، ج ٤، ترجمة صلاح عبد الحق، دار رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ٢٠٠٨.

[٥٠]عبد الله الغذامي، الليبرالية الجديدة، ط ٢، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء المغرب، ٢٠١٣.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq